سوسيولوجيا الإعتراف في الفكر الإجتماعي النقدي... كمُقَوِّم للعيش المشترك

الأستاذ: بوعبدالله محمد
جامعة الجزائر2

ملخص:

في ظل النجاحات العلمية الإبستيمولوجية التي أضحت تحققها نظرية أو براديغم الإعتراف **(la reconnaissance)** في مجالات عدة كالإجتماع والنفس والإقتصاد، وغدا لها أعلامها ومنظريها كالمفكر الفرنسي بول ريكور من خلال مؤلفه "سيرة الإعتراف" والمفكر الكندي تشالز تايلور في تناوله جانب الإعتراف بالأقليات الثقافية والإثنيات العرقية أو سياسة الإعتراف والمفكرة الأمريكية نانسي فرايزر عن الإعتراف من خلال العدالة التوزيعية وصولا إلى المفكر الألماني **أكسيل هونيث** المدير الحالي لمعهد العلوم الإجتماعية أو ما يسمى مدرسة فرانكفورت من خلال مؤلفاته المعروفة ضمن هذا البراديغم والتي منها نذكر "**الكفاح من أجل الإعتراف**"، "**مجتمعات الإحتقار**"، وهكذا سنحاول في هذه المقالة التطرق إلى إسهامات فكرية مهمة لأحد أعلام الجيل الثالث لمدرسة فرانكفورت الألمانية، هذه المدرسة التي طالما أثارت إنتباه المتابعين للفكر الإجتماعي النقدي وشغلت بال المهتمين والدارسين وبقت شامخة في سماء افكر العالمي لما يناهز قرن من الزمن وهي تعيش حالة من الديناميكية الفكرية المتألقة والإنتاج المعرفي الزاخر.

-مقدمة:

في وقت أصبح المجتمع العالمي يعيش أزمات بنيوية ونسقية عميقة وإختلالات وظيفية رهيبة أسهمت في تنامي مظاهر الصراع المختلفة وإشتداد تفجر الأزمات الهوياتية وتزايد الأمراض الإجتماعية المُقِضَة للعيش المشترك والمُربِكَة لمظاهر التعايش والتآلف مع لجوء إنسان العصر الحالي إلى التقوقع والإحتماء والإنزواء تحت هويات ضيقة ونِحَل صغيرة، في مشهد يُظهِر مدى تراخي شبكة العلاقات

الإجتماعية على أداء وظائفها وأصبح عندها الإغتراب والقلق واللاّتضامن والعنف والإرهاب واللاّأمن سمات العصر الحديث، ظهرت إلى العلن أعلام فكرية وأصوات تنويرية تعمل على تقديم براديغمات فكرية من واقع التجارب الإجتماعية لتيسير فهم ظواهر الأزمات المعاشة وتقديم تفسيرات علمية وافية تُسهم في تقديم حلول تجاوزية تراندستالية قصد الوصول بالإنسان للحياة الخيّرة في إطار العيش المشترك، ومن هاته الأصوات نذكر العلامة الألماني **أكسيل هونيث** المدير الحالي لمعهد العلوم الإجتماعية أو ما يسمى بمدرسة فرانكفورت وصاحب الكتب ذائعة الصيت "الكفاح من أجل الإعتراف"، "مجتمع الإحتقار"، "أمراض الحرية"، "التشيوء"، "مفارقات الرأسمالية" ونظرا لما أصبحت تحققه نظرية وبراديغم الإعتراف من نجاحات في مجالات شتى الإجتماعية منها، النفسية، الإقتصادية، والسياسية؛ غدى من المهم فهم هاته النظرية أو البرالديغم وكشف أغوارها ، لأجل ذلك تم طرح التساؤلات التالية: ماذا يقصد أكسل هونيث بالإعتراف؟ ماهي أبعاد وأشكال ومجالات الإعتراف؟ ماهي أشكال الإحتقار؟ ماذا يعني مفهوم الإماتة؟ ماذا يقصد هونيث بمفهوم المساهمة؟

- **نبذة عن أكسل هونيث (Axel Honneth):**

لابأس في البداية أن نقدم نبذة عن أكسل هونيث **(Axel Honneth)**: ولد الفيلسوف وعالم الإجتماع الألماني أكسل هونيث في مدينة أسن بألمانيا عام **1949** درس الفلسفة وعلم الإجتماع في بون ثم واصل دراساته الأكاديمية في جامعة برلين، وبعد ذلك إلتحق بمعهد ماكس بلانك وإستقر في الآخير بجامعة غوته بمدينة فرانكفورت لتدريس الفلسفة الإجتماعية، كان في بداية حياته الفكرية متأثرا بأستاذه يورغن هابرماس ثم عمل على تأسيس فلسفة إجتماعية جديدة [1]؛ وإنطلاقا من مناقشته النقدية لنموذج التواصل عند هابرماس توصل إلى قناعة فكرية بأن نظرية التواصل لم تعد كافية لتفسير النزاع الإجتماعي لذلك عمل على الإجتهاد لأجل بلورة براديغم جديد وهو ما تأتى من خلال مفهوم الصراع من أجل الإعتراف، حيث يرى هونيث أن العالم المعاش الأولي الخاص بالوجود الإنساني هو عالم الإعتراف لا عالم التفاهم اللغوي والأولوية للإعتراف لا للتفاهم[2].

من خلال براديغم الإعتراف أمست له شهرة عالمية في البلدان الأروبية والعالم الأنغلوساكسوني وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وترجمت أهم

أعماله إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية، ويعد أبرز ممثلي الجيل الثالث لمدرسة فرانكفورت النقدية ويعمل حاليا أستاذ للفلسفة الإجتماعية في جامعة "غوته" في فرانكفورت، وفي سنة **2001** عين مديرا لمعهد البحث الإجتماعي وبذلك يعد الممثل المعاصر للمدرسة النقدية، ولهونيث العديد من الكتب أهمها: نقد مفهوم السلطة **1985**، الصراع من أجل الإعتراف **1992**، حول راهنية فلسفة الحق لهيغل**2001**، مجتمع الإحتقار **2002**، التشيوء **2005**، مفارقات الرأسمالية **2006**، أمراض الحرية **2008**، الحق في الحرية **2011**[3].

ويعتبر أكسل هونيث من فلاسفة مدرسة فرانكفورت الأكثر إنفتاحا على الفكر الفرنسي، وقد عمل على إدخال عناصر من هذا الفكر وخاصة ميرلوبونتي ، سارتر، وفوكو في نظريته النقدية الجديدة القائمة على الإعتراف، وهذا الإنفتاح أيضا هو ما جعل هذا البراديغم الجديد حاضر بقوة في الحقل الفلسفي الفرنسي في السنوات الأخيرة لدى بعض الفلاسفة الفرنسيين الجدد من أمثال إيمانويل رونو**(Emmanual Renault)**، أوليفييه فوارول **(Olivier Voirol)**، جون بيار ديرانتي **(J,P,Déranthy)**، ستيفان لزاري **(Stephan Lazzari)**، إيف كوسيه **(Yves Cusset)**[4]؛ وعلى خطى هوركهايمر يشير ويدعو هونيث إلى أهمية الإستعانة بالعلوم الإجتماعية الأخرى لأنها حسبه تتيح لنا فهم آليات العمل الإجتماعي بصورة جيدة.

-مفهوم الإعتراف:

إنطلاقا من مناقشته النقدية لنموذج التواصل الهابرماسي توصل هونيث الى قناعة فكرية تتمثل في القول إن نظرية التواصل لم تعد كافية لتفسير النزاع الإجتماعي لذلك كان لزاما الإجتهاد لبلورة براديغم جديد تحت مسمى الإعتراف[5]، وإستند هونيث في تعميقه لنظرية الإعتراف على مكتسبات ونتائج العلوم الإجتماعية (علم الإجتماع، علم النفس، التحليل النفسي)، من خلال إنفتاحه العلمي على أعمال عالم الإجتماع الأمريكي البراغماتي جورج هربرت ميد **(G,h,mead)**، وعالم النفس الإنجليزي دونالد وينيكوت**(D,winnicott)**[6]: كما نهل هونيث من فلسفة هيغل في تأسيس نظرية الإعتراف ولكن دون تبني لتصوراتها ومقولاتها الميتافيزيقية وترجع أهمية هيغل حسب هونيث إلى كونه أول فيلسوف درس العلاقات الإجتماعية بوصفها علاقات بين ذوات تسعى لتحقيق الإعتراف المتبادل من خلال ما يسمى بالتذاوت أو البنذاتية **(Intersubjectivité)** الذي يميز حياة البشر وهو ما عبّر عنه

هيغل في كتابه "فينومينولوجيا الروح"، حيث يرى هونيث ضمن هذا السياق أن عملية تكوين الذات أمر يتوقف على ما يسميه بالتبادلات التفاعلية[7]، بمعنى أن الفرد يقوم ببناء ذاته من خلال تفاعله مع غيره وأنها مسألة تتوقف على نوعية هذه المعاملات ونوعية التفاعل، وهو يعني كذلك الوعي بالذات من خلال نظرة الأخرين ورأيهم عني.

والإعتراف حسب "بول ريكور" هو قبل كل شيء "إعتراف متبادل" بين ذاتين ووعيين، وهو بالأحرى "تعارف" يتجاوز المعرفة البسيطة حول الشرط الإنساني للأخر[8]، والإعتراف المتبادل بوصفه تعيّن للشيء على وجه العموم فإن العلاقة ما بين الذات والأخر ليست علاقة إعتراف دائم، وإنما قد تكون كذلك علاقة إقصاء[9]، وعلى الرغم من أن هونيث ناقش مفهوم الإعتراف في أكثر من دراسة وبخاصة في أطروحته "الصراع من أجل الإعتراف"، ويتكون الإعتراف في نظر هونيث من ثلاث مجالات بينذاتية وهي: الحب، القانون(الحق)، التضامن؛ متناسبة مع ثلاث نماذج من تحقيق الذات وهي: تحقيق الثقة في النفس، تحقيق إحترام الذات، تحقيق التقدير الإجتماعي:

1/ الحب: يعرفه هونيث بأنه مجموعة العلاقات الأولية الإيروسية والأسرية بالإضافة إلى علاقات الصداقة الموجودة بين الناس، وعلى هذا الأساس يمكننا أن نعتبر الحب علاقة تفاعلية مؤسسة على نموذج خاص للإعتراف المتبادل وهذا يعني أن هناك علاقة متداخلة بين العلاقات العاطفية وقدرة الفرد على الشعور بقيمته أو مكانته التي تجعله يثق في نفسه[10]، وهكذا فإن الأسرة حسب هونيث ركيزة مهمة في البناء الإجتماعي مهمتها أساسية في بناء شخصية الفرد السوية من خلال توفير الأمن العاطفي لأبنائها، كما أنها قد لا تسمح للفرد بتحقيق ذاته بشكل سليم ما لم يكن أساسها عاطفي يسوده العطف والحنان لتوفير الأمن العاطفي.

2/ الحق(القانون): الإعتراف القانوني هو الذي يضمن حرية الأفراد وإستقلالهم الذاتي، لأن الفرد يتقاسم مع الأخرين مميزات الفاعل الإجتماعي الأخلاقي المسؤول عن أفعاله، بحيث يستطيع أن يتمتع بحريته المعترف بها إجتماعيا والمضمونة قانونا، حيث أن القانون يسمح بتحقيق هذه الحقوق في إطار الإعتراف المتبادل ويفترض المسؤولية الأخلاقية على كل أعضاء المجتمع[11]، كما أن العلاقة القانونية تسمح بتعميم وسيط الإعتراف من خلال إتجاهين أساسيين وهما، أولا: التعيين

وثانيا: توسيع مجال الحقوق، فمن جهة سيكون للحق مضامين مادية التي ستسمح من الناحية القانونية بمراعاة تباين حظوظ الفرد في تحقيق الحريات المضمونة على المستوى التذاوتي من خلال القانون، ومن جهة أخرى يتم التعميم العلاقة القانونية عندما تعطى هذه الحقوق التي يتمتع بها أعضاء الجماعة لأولئك المهمشين والمحرومين الذين يتزايد عددهم بإستمرار[12]، وهذه الدائرة من الإعتراف هي محط نزاع بين من يملك الحقوق ومن هو محروم منها[13]؛ ويصنف يورغن هابرماس الحقوق ضمن أعماله الفكرية خاصة فيما تعلق بتصنيف وشرعنة الحقوق إلى ثلاثة أقسام هي: 1-الحقوق المتعلقة بالحريات الفردية، 2-حقوق المشاركة السياسية، 3-الحقوق الإجتماعية[14].

هذه الحقوق في كثير من الأحيان يتم تضخيمها أو تقزيمها من الأطراف القوية حيث تتعرض الأطراف الحاكمة والقوية إلى تضخيم وتوسيع حقوقها لتهضم بذلك حقوق الأخرين في حين تقوم بتقزيم حقوق الأخرين، وهنا تكمن أهمية القوة أو القدرة وعلاقتها بالحقوق، وهذا ما تطرق إليه المفكر الهندي المعروف **أمارتيا صن** عندما ربط بين القدرات والحقوق، لكن في دولة القانون يمكن للقوانين العادلة أن تضمن حقوق الأقوياء والضعفاء على حد سواء.

3/ التضامن: يرى هونيث أن التضامن هو الصورة الأكثر إكتمالا من العلاقة العملية بين الذوات وهذا لتحقيق مقصد أساسي يتمثل في إقامة علاقة دائمة بين أفراد المجتمع، بحيث يتمكن كل فرد من التأكد بأنه يتمتع بمجموعة من المؤهلات والقدرات التي تسمح له من الإنسجام مع وضعه الإجتماعي[15]، والتضامن هو الذي يسمح للأفراد بتحقيق ذواتهم من خلال علاقات الإعتراف المتبادلة فالإنسان في حاجة إلى بناء علاقة إيجابية مع الأخر وهي علاقة ينبغي أن تبنى على ضرورة الإعتراف بوجوده والتضامن معه، والتضامن عند هونيث إتخذ كذلك دلالة الإحترام المتبادل[16].

غير أن التضامن قد أصبح في المجتمعات الحديثة متوقفا داخل نسيج شبكة العلاقات الإجتماعية على وجود علاقات التقدير المتماثل بين الذوات التي حققت إستقلالها الذاتي غير أنه من الملاحظ أن شعور المرء بالتقدير يتوقف على الأخرين أو تقدير الغير، وعندما يحصل على هذا التقدير يستطيع تحسين صورته لذاته بشكل إيجابي لأنه يتأثر بصورة كبيرة بمواقف الأخرين غير أن الأفراد يحصلون على التقدير

الإجتماعي والأخلاقي نظير ما يقدمونه وما يتمتعون به من مؤهلات وكفاءات وما ينجزونه من أعمال لها قيمة في نظر الأخرين أو بالأدوار التي يقومون بها في المجتمع، وهذا ما يسمى **بمبدأ المساهمة** أي أن الإنسان يحصل على التقدير الإجتماعي مقابل المساهمة في المجتمع وكذا مختلف المهام والخدمات التي يساهم بها في خدمة المجتمع الذي يحيا ضمنه.

في هذا الشأن يقول هونيث: "تعتبر تجربة الإعتراف أساسية بالنسبة للإنسان، فلتحقيق علاقة ناجحة مع ذاته يحتاج المرء إلى الإعتراف التذاوتي للإمكانات والمؤهلات، أما إذا غاب أو إنعدم هذا الشكل من الإستحقاق الإجتماعي فقد يُصاب المرء بِضَرَر نفسي ومشاعر سلبية كالغضب والإحباط مثلا"[17]؛ ومن خلال هذه الدوائر من الإعتراف يحقق الأفراد ذواتهم ويُكَوِّنون صورة إيجابية عن ذاتهم، ومحتوى هذه العلاقة الإيجابية بين ذواتهم يتحدد بالتوازي مع كل شكل من أشكال الإعتراف بمعنى أن الحب يجعل الفرد يحقق **الثقة في نفسه**، والحق (القانون) يجعل الفرد يحقق **إحترام الذات** والتضامن يُمَكِّن الفرد من الحصول على **تقدير الذات**، ويمكن تفسير محتوى العلاقات الإيجابية التي يشكلها الفرد كالتالي:

1/ الثقة في النفس (Confiance en soi): فمن خلال الحب والعلاقات العاطفية التي تطبع على العلاقات التفاعلية يتحقق نموذج من الإعتراف المتبادل، ثم أن هناك علاقة بين العلاقات العاطفية الأولية الإيروسية والأسرية والتي تتوسع بعد ذلك إلى الصداقة بين شخصين أو أكثر وإمكانية شعور الفرد بمكانته وقيمته الإجتماعية التي تجعله يثق في نفسه.

ولكن إذا تعرض هذا الفرد للإهانة أو النكران كالتعذيب والإغتصاب مثلا فإن ذلك يحرمه من تلك العلاقة الإيجابية مع ذاته على المستوى النفسي والأخلاقي، فيفقد الثقة في نفسه وبالأخرين كذلك[18].

2/ إحترام الذات (Le respet de soi): من خلال نيل الأفراد لحقوقهم المختلفة، السياسية والإقتصادية والإجتماعية وغيرها، والتي يعمل القانون على توفيرها وحمايتها من الإنتهاك والظلم والنكران والإحتقار، يجعل الأفراد يكوّنون علاقة إيجابية مع ذواتهم تتضمن إحترام الذات.

3/ تقدير الذات (Estime de soi): من خلال التضامن والتآزر المتضمن الإعتراف المتبادل بين الأنا والآخر يحصل الأفراد على التقدير الإجتماعي والقيمة نظير المؤهلات والقدرات والكفاءات التي يتمتعون بها وكذا الأعمال المهمة والأدوار التي يلعبونها في المجتمع، وينعكس هذا النوع من الإعتراف على الأفراد بتكوينهم علاقة إيجابية مع ذاتهم تتضمن تقدير الذات بعد تقدير المجتمع لها لأن تقدير الذات يتأتى من خلال التقدير الإجتماعي الذي يقدمه المجتمع لها، وضمن هذا السياق يرى هونيث أن تجارب الإحتقار الإجتماعي التي يمر بها الأفراد تقوم على ثلاثة أشكال أساسية وهي:

1- أما **الشكل الأول** فيتمثل عنده في نوع من الإزدراء أو الإحتقار الذي قد يتعرض له الفرد من الناحية الجسدية والفيزيائية ويتعلق الأمر هنا بمختلف أنواع الإهانة والإحتقار والعنف الذي يصيبه على المستوى الجسدي فيحرمه من التصرف الحر في جسده فيشعر عندها بالذّل والخضوع لإرادة الغير وتبعيته لهم على سبيل المثال عندما يتعرض شخص ما للتعذيب القاسي أو للإغتصاب فإن مثل هذه التجارب قد تؤدي إلى فقدان الثقة في النفس وفي الآخرين أيضا[19]؛ ويعتبر التعذيب والإغتصاب من الأشكال الأساسية التي تعمل على إخضاع الإنسان وجسده وذاته، فالتعذيب الجسدي على سبيل المثال لا يستهدف الجسد فقط وإنما يستهدف ذات المعذب، ونتاج هذا الإنتهاك لا تقتصر على الألم المادي والفيزيائي وإنما تصل إلى الألم النفسي وهو الأمر الذي يؤدي به إلى فقدان الثقة في نفسه وفي ما يحب ويؤمن به ويصبح يكره العالم الذي ينتمي إليه ويعيش فيه[20].

2- ويتمثل **الشكل الثاني** من أشكال الإذلال والإحتقار والمهانة والإزدراء في ما يصيب الشخص من إنتهاك للإحترام الأخلاقي، والمثال النموذجي على ذلك ضحايا الإقصاء من بعض الحقوق داخل المجتمع[21]، ولتوسيع إحصاء الحقوق الذاتية قام أكسل هونيث بتوزيع الحقوق إلى حقوق مدنية وحقوق سياسية وحقوق إجتماعية، حيث يتضمن الصنف الأول الحقوق السالبة التي تحمي الشخص في حريته ونفسه وملكيته من الإنتهاكات اللاّمشروعة للدولة، أما الثاني فيدل على الحقوق الموجبة التي تضمن المشاركة في سيرورات تكوين الإرادة العمومية، في حين الثالث يتعلق بالحقوق الموجبة هي أيضا والتي تضمن لكل واحد من الناس نصيبه بالقسط من توزيع الخبرات الأساسية[22].

وما يؤكد عليه هونيث هو أن حرمان الأفراد من حقوقهم المتوقعة وإقصائهم من المجتمع ومن تشكيل الإرادة العمومية للمجتمع وغيرها من أوجه الحرمان تجعل الفرد لا يستطيع بناء علاقة إيجابية مع ذاته خاصة فيما تعلق بإحترام الذات، وأن هذه الحالة المرضية تؤدي إلى إنخراط هؤلاء في الصراع من أجل الإعتراف وهو الأمر الذي يؤدي إلى تطور مهم في المستوى الأخلاقي للمجتمع وهذا ما ينعكس فيما بعد بتقديم قوانين جديدة ترفع من المستوى الأخلاقي للمجتمع ومن مستوى ضمان الحقوق العادلة لأفراد المجتمع.

3- وهنالك **الشكل الثالث** من الإحتقار والإذلال وهو يتمثل حسب هونيث في الحكم على القيمة الإجتماعية لبعض الأفراد بصورة سلبية والتي لا تليق بمقامهم الإجتماعي والأخلاقي، وهذا الشكل من الإزدراء يتم على المستوى التعميمي والمعياري وله علاقة مباشرة بكرامة الغير وتقديرهم الإجتماعي داخل الأفق الثقافي للمجتمع[23]، ويُعد هذا النوع من الإحتقار إنتهاك للكرامة الشخصية أو الجماعية للآخر، وبمأن الإذلال هنا يرتبط بالأحكام السلبية فإن هذه الأحكام تؤدي إلى إنعدام أو قلة في التقدير الإجتماعي مما يجعل عملية تقدير كفاءات الشخص المعني أو الجماعة المعنية صعبة أو مستحيلة، وينتج عن هذا حرمان الشخص أو الجماعة المعنية من تحقيق ذاتها[24]، وتؤدي هذه الأشكال الثلاثة من الإحتقار والإذلال على إختلافها إلى نتيجة واحدة متعددة التَمَظْهُرَات، وهذه النتيجة يسميها هونيث بـ "**الموت** أو **الإماتة (la mortification)**" التي هي تعبير آخر عن الإذلال والمهانة[25]؛ وتعتبر مرض من الأمراض الإجتماعية وهذه الإماتة تشمل:

- **الإماتة النفسية والعاطفية:** وتتم عبر التعذيب والإغتصاب والعنف والوصم والتجريح الوجداني بأشكاله المختلفة، ويؤدي هذا النوع من الإماتة إلى فقدان الشخص الثقة في نفسه التي تعتبر ضرورية لحياة كريمة وشريفة.
- وهناك **الإماتة الإجتماعية:** وتتم من خلال الإقصاء والتهميش وحرمان الأفراد من حقوقهم، أو حالات اللاّمرئية، أو من خلال قوانين مجحفة في حق فئة معينة من المجتمع مثل تلك المرتكبة في حق الإثنيات العرقية والأقليات الثقافية، وهو ما يجعل هؤلاء يشعرون بأن ليس لهم نفس درجة المسؤوليات والحقوق التي يتمتع بها غيرهم، وهو ما يؤدي بهم إلى فقدان إحترام الذات الأمر الذي يجعلهم يشعرون بالذّل والغضب والسخط وإنعدام القيمة في المجتمع .

- وهنالك **الإماتة القيمية والأخلاقية:** وهي تتعلق بالتقدير الإجتماعي المشوه أو الناقص أو المنعدم، وكذا من خلال تجاهل مُقَدِرات ومُؤَهِلات وكفاءات الأفراد ومساهماتهم في المجتمع وكذا إطلاق الأحكام السلبية على الآخرين بشكل يسيء لقيمتهم وأخلاقهم وهذا ما يؤدي إلى إعتبار هؤلاء الأفراد وكأنهم منعدمي الكفاءة والمؤهلات والقدرات وهو الأمر الذي يقلل من حظ هؤلاء في تحقيق ذواتهم وتحقيق تقدير الذات الضائع.

-معالم أخرى لبراديغم الإعتراف:

نظرا لضخامة التراث المعرفي وتعدد وإختلاف المنابع المعرفية الفلسفية، الإقتصادية، السوسيولوجية، والنفسية التي إعتمد عليها أكسل هونيث في صياغة براديغم الإعتراف برزت بالموازاة مع ذلك معالم ومداخل مختلفة لفهم هذا البراديغم من جهة، ومن جهة أخرى تحديد حالات الباتولوجية والأعراض المرضية التي يعانيها المجتمع وأفراده وخاصة تلك الحالات السلبية التي تطبع على شبكة العلاقات الإجتماعية والتي منها حالات الإحتقار والإزدراء والذّل والمهانة والجور، ومن هذه المداخل نذكر اللاّمرئية الإجتماعية **(l'invisible sociale)**، العمل **(le travail)**، العدل **(la justice)**، الإيديولوجية **(l'ideologie)**...وغيرها من المفاهيم المفتاحية.

- **اللاّمرئية الإجتماعية:** تطرق هونيث لمسألة اللاّمرئية الإجتماعية في كتابه "مجتمع الإحتقار" **(2002)**، الذي جاء متمما ومعمقا لمؤَلَفِه السابق "الصراع من أجل الإعتراف" **(1992)**، حيث ورد في الفصل السابع منه بعنوان "اللاّمرئية من خلال إبستيمولوجيا الإعتراف"، وعالج هونيث هذه المسألة معتمدا على كتابات الفيلسوف الفرنسي الوجودي "**موريس ميرلوبونتي" (1908– 1961)** وخاصة مؤلفه المعروف "المرئي واللاّمرئي" الذي أثار حيزا مهما من النقاشات الفكرية المعاصرة.

للتمييز بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي للاّمرئي يتطرق هونيث إلى بعض المواقف التاريخية والثقافية التي كان يعبّر من خلالها المهيمنون أنهم متفوقون إجتماعيا ومن هذه الأمثلة يذكر أن النبلاء كانوا يتعرون أمام خدمهم وهذا لأنهم يعتبرونهم لامرئيين أو غائبين، غير أن الفرق بين النظرة العنصرية الحديثة ونظرة النبلاء القديمة حسب هونيث أن الإنسان بوصفه مهيمنا يعمل قصديا على أن

يُفهِم الزنجي الحاضر فيزيائيا أمامه أنه غير مرئي وغير حاضر بالنسبة له ويلخص هذا الأمر هونيث مستخدما العبارة "النظر من خلال أحدهم"[26]، ومن خلال هذا التحليل يمكن تعريف اللاّمرئية الإجتماعية في أحد أشكالها هي نتيجة الموقف العنصري والإستعلائي؛ وعدم رؤية الأخر هو فعل إرادي وبالتالي هو عبارة عن عنف ضد الأخر[27].

تتم عملية الإنتقال من اللاّمرئية إلى المرئية من خلال الإحترام المتبادل، وإحترام الآخر يمر عبر تجاوز "حب الذات" أما إذا تضخم وتغول هذا الحب فإن الآخر يضحى شيئا لامرئيا[28]؛ وهذا ما يبرز في النماذج الإستعمارية التي ترى في الشعوب المستعمَرة قاصرة ومتخلفة ولا تستطيع بناء حضارة بنفسها وغير قادرة على تسيير نفسها وليست مؤَهلة للمسؤولية، وهاته إحدى أهم وجوه اللاّمرئية الإجتماعية التي إنعكست فيما بعد من خلال الأعمال الإجرامية السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وحتى من خلال القوانين التي عملت على إقصائه وتهميشه وتشييئه، وهذا راجع إلى **"العين الداخلية"** حسب تعبير هونيث لدى المستعمِر المتمركزة حول ذاتها ولا تريد أن ترى إلا نفسها.

- **الإيديولوجيا:** بعد أن أصبح الإعتراف مطلبا أساسيا في حركات النضال من أجل التحرر والإنعتاق والإستقلال عن الجهات المهيمنة والمتسلطة، قامت هذه الأخيرة بعمليات وآليات إعتراف وفقا للنظام القائم بحيث تصبح هذه الحركات داخل عملية إحتواء يقوم به النظام، وهنا يطرح التساؤل عن مدى جدية الإعتراف وزَيْفِه وهذا ما يسمى بالجانب الإيديولوجي للإعتراف؛ ولفهم علاقة الإعتراف بالإيديولوجيا إستعان هونيث بما قدمه الفيلسوف الفرنسي لويس ألتوسير **(Louis Althousser) (1918-1990)**، للأيديولوجيا الذي يفهم الإيديولوجيا بشكل وصفي أحادي بمعنى أن العلم يتصف بالصحة في حين الإيديولوجيا تتصف بالخطأ والزيف، وعليه وفقا لمفهوم ألتوسير للإيديولوجيا يرى هونيث أن كل عملية إعتراف هي إيديولوجية، أي عبارة عن عملية زائفة[29].

وهذا يعني أن الإعتراف يؤدي إلى تثبيت عملية الهيمنة الإجتماعية القائمة وبذلك يتحول الإعتراف إلى مفهوم إيديولوجي يقوم على الزّيف ولا يؤدي إلى تنمية الإستقلال الذاتي، وإنما يعمل من أجل التماثل مع النظام، أو بالأحرى التماثل مع نظام الهيمنة القائم[30]؛ ويتم الإعتراف الإيديولوجي أو الإعتراف المزيف مثلا من خلال تقديم مناصب عمل سيئة أو رخيصة لبعض فئات المجتمع بإدعاء أنها غير قادرة أو ليس لها الكفاءة في تقلد مناصب راقية أو سامية في المجتمع، أو تقديم وعود الإندماج والحكم الذاتي داخل الدولة لبعض الأقليات والإثنيات العرقية والأقليات الثقافية التي تطالب بالإستقلال، وهذا ما يؤدي بها إلى التماثل داخل النظام، أو من خلال الإعتراف بثقافة هذه الأقليات وهويتهم عبر إصدار القوانين والدساتير وإبرام الإتفاقيات في حين لا نجد شيئا من هذا الإعتراف على أرض الواقع.

ويشير كذلك هونيث إلى أنه للتفريق بين الإعتراف الحقيقي والإعتراف الإيديولوجي أي الإعتراف المزيف الذي يقود إلى التماثل مع النظام أو الإخضاع والهيمنة نلجأ إلى الأفق الأخلاقي للمجتمع لنقيس ممارسة الإعتراف في المجتمع حسب ثقافة كل مجتمع، غير أن الأفق الأخلاقي الذي يتضمن أهمية الإستقلال الذاتي للأفراد، وكذا الكرامة والشرف، والعدالة والإنصاف، والتقدير الإجتماعي والإحترام وغيرها من مختلف ممارسات الإعتراف التي تتيح للأفراد تحقيق هوية إيجابية، هي معايير كونية وإنسانية متشابهة إلى حد ما في ثقافات العالم المتعددة.

ولخص هونيث براديغم الإعتراف في الجدول المبين أدناه والذي عنونه بـ"**بناء علاقات الإعتراف الإجتماعي**"[31]:

Mode de reconnaissance صيغة الإعتراف	Sollicitude personnelle العناية بالذات	Considération cognitive الإحترام	Estime sociale التقدير الإجتماعي
Dimnsion personnelle الأبعاد الشخصية	Affect et besoins المحبة والحاجة	Responsabilité morale المسؤولية الأخلاقية	Capacités et qualités القدرات والمؤهلات
Forme de reconnaissance أشكال الإعتراف	Relation primaire العلاقات الأولية	Relation juridique العلاقات القانونية	Communauté de valeur العلاقات الإجتماعية
Potentiel de development		Généralisation, concrétisation	Individualisation, égalisation
Relation pratique à soi العلاقة مع الذات	Confiance à soi الثقة في النفس	Respet à soi إحترام الذات	Estime de soi تقدير الذات
Forme de mépris أشكال الإحتقار	Sévices et violance القمع والعنف	Privation de droit et exclusion الحرمان من الحقوق والإقصاء	Humiliation et onffense الإذلال والإهانة
Forme d'identité menacée أشكال الهوية المهددة	Intégrité physique الإندماج الفيزيائي	Intégrité sociale الإندماج الإجتماعي	Honneur,dignité الشرف، الكرامة

أما الفيلسوف الفرنسي إيمانويل رينو (**Emanual Renault**) أحد رواد براديغم الإعتراف في فرنسا وصاحب كتابين في هذا الميدان الأول بعنوان: "**الإذلال**

الإجتماعي، أخلاق وسياسة الإعتراف" (2000)، والثاني بعنوان: **"تجربة الظلم، الإعتراف وعيادة الظلم" (2004)**، فيلخص رفض الإعتراف **(Déni de la reconnaissance)** في مقالته المعنونة بـ: **"فلسفة الإعتراف وسوسيولوجيا الظلم"** كالتالي:[32]

Vecteurs institutionnels الموجهات المؤسساتية	**Identification partenaire d'action المضمون المصاحب للفعل**	**Mobilisation des subjectivités حركية الذاتية**	**Construction identitaire dans la socialisation بناء الهوية الإجتماعية**
Genres de déni de reconnaissance أنواع رفض الإعتراف	Reconnaissance dépréciative إعتراف تقليلي وتنقيصي	Reconnaissance décalée إعتراف مشوه	Reconnaissance insatisfaisante إعتراف غير مشبع
Espèces de déni de reconnaissance أصناف ومجالات رفض الإعتراف	-dévalorisante -disqualifiante -stigmatisation - إنقاص من القيمة - إقصاء وإبعاد - وصم وجرح	- méconnaissance -invisibilisation - الإعتراف الناقص - غير مرئي	-instable -déchirante ou clivante - غير ثابت - مؤلم ومحزن

ويمكن تلخيص براديغم الإعتراف كالتالي:

أشكال الإعتراف	**نوع العلاقات العاطفية المحققة لهذا الإعتراف**	**مجالات تحقيق الذات**	**أشكال الإنكار ورفض الإعتراف، الإزدراء والإحتقار والإذلال**	**أنماط الإماتة**
الحب	علاقات عاطفية (الحب، الصداقة،...)	الثقة في النفس	الإنكار العاطفي والفيزيقي كالإهانات والعنف بكل أشكاله، الوصم، التجريح، والإغتصاب	الإماتة النفسية العاطفية، والجسدية

الحق (القانون)	علاقات قانونية (توفير الحقوق الإجتماعية، السياسية، المدنية، الإقتصادية...)، ضمان مرئية الأفراد	إحترام الذات	الإنكار القانوني: الحرمان من الحقوق المختلفة، الإقصاء، التهميش، وحالات اللاّمرئية	الإماتة الإجتماعية
التضامن	علاقات إجتماعية التقدير الإجتماعي، تقدير المؤهلات والقدرات، توفير فرص المساهمة، فرص العمل، الإندماج الإجتماعي	تقدير الذات	الإنكار الإجتماعي: الحط من قيمة الأفراد ومن قدراتهم ومؤهلاتهم، الإقصاء من المساهمة، الحرمان من فرص العمل، العنصرية	الإماتة القيمية والأخلاقية

-خـاتمة:

يُعبِّر الإعتراف عند هونيث ويشمل الأشكال البينذاتية الثلاثة الحب، الحق (القانون)، التضامن متناسبة مع النماذج الثلاث لتحقيق الذات وهي: تحقيق الثقة بالنفس، تحقيق إحترام الذات، وتحقيق التقدير الإجتماعي وهاته المجالات الثلاث للإعتراف مهمة في شبكة العلاقات الإجتماعية لتحقيق العيش المشترك بين أفراد المجتمع الواحد وحتى ضمن الفضاء والثقافة الكونية لتحقيق التعايش بين الثقافات والمجتمعات المختلفة، وحتى مفهوم المساهمة الذي يعبر عن التقدير الإجتماعي الذي تلقاه الفرد في مجتمعه نظير ما يقدمه من خدمات وعمل ذو قيمة مضافة يعتبر عامل مهم في تحقيق الإندماج الإجتماعي وتنمية التآلف والتكاتف بين أفراد المجتمع، غير أن هناك من العوامل المُقِضة للعيش المشترك خاصة منها تلك التي تعبر عن حالة من العوز والفقر في الإعتراف وتشمل عند هونيث الإحتقار الجسدي والنفسي، الإحتقار الحقوقي والأخلاقي، الإحتقار الإجتماعي ويعبّر عنها هونيث

بمفهوم الإماتة la mortification وتتضمن الإماتة النفسية والعاطفية، الإماتة الإجتماعية، الإماتة القيمية والأخلاقية.

-الهوامش والإحالات:

[1] نورالدين علوش، **أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2013، ص61.

[2] كمال بومنير، **قراءات في الفكر النقدي لمدرسة فرانكفورت**، كنوز الحكمة، الجزائر، 2012، ص91.

[3] نورالدين علوش، **حوارات في الفلسفة السياسية المعاصرة**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2013، ص106؛ وأنظر أكسل هونيث، **النزاعات الاجتماعية ومسألة الاعتراف**، ترجمة زواوي بغورة، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، العدد 149، أوت 2008.

[4] كمال بومنير، **مكانة مفهوم الجسد لميرلو بونتي في نظرية الإعتراف لأكسل هونيث**، مقالة ضمن كتاب جمال مفرج وآخرون، **الطريق إلى الفلسفة**، منشورات الإختلاف، الجزائر، ط1، 2009، ص152.

[5] كمال بومنير، **قراءات في الفكر النقدي لمدرسة فرانكفورت**، مرجع سبق ذكره، ص90.

[6] نفس المرجع، ص92.

[7] نفس المرجع، ص ص119،102.

[8] محمد شوقي الزين، **الإزاحة والإحتمال**، منشورات الإختلاف، الجزائر، ط1، 2008، ص126.

[9] زواوي بغورة، **الإعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل**، دار الطليعة، لبنان، ط1، 2012، ص41.

[10] كمال بومنير، **النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت**، منشورات الإختلاف، الجزائر، ط1، 2010، ص ص108-109.

[11] كمال بومنير، **قراءات في الفكر النقدي لمدرسة فرانكفورت**، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[12] أكسل هونيث، **ثلاثة أشكال معيارية من الاعتراف**، نصوص مترجمة ضمن كتاب كمال بومنير، **النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت**، مرجع سبق ذكره، ص149.

[13] نورالدين علوش، **حوارات في الفلسفة السياسية المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص16.

[14] علي عبود المحمداوي، **الإشكالية السياسية للحداثة**، منشورات الإختلاف، الجزائر، ط1، 2011، ص292.

[15] كمال بومنير، **النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت**، مرجع سبق ذكره، ص132.

[16] محمد عبد السلام الأشهب، **أخلاقيات المناقشة**، دار ورد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013، ص124.

[17] كمال بومنير، **النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت**، مرجع سبق ذكره، ص110.

[18] نفس المرجع، ص126.

[19] نفس المرجع، ص112.

[20] زواوي بغورة، **الإعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل**، مرجع سبق ذكره، ص177.

[21] نفس المرجع، ص177.

[22] بول ريكور، **سيرة الإعتراف**، ترجمة فتحي أنقزو، دار سيناترا، تونس، ط1، 2010، ص248.

[23] كمال بومنير، **النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت**، مرجع سبق ذكره، ص113.

[24] زواوي بغورة، **الإعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل**، مرجع سبق ذكره، ص178.

[25] نفس المرجع، ص178.

[26] نفس المرجع، ص181.

[27] رشيد بوطيب، **عن الإنسان اللاّمرئي**، www.sauress.com/alhayat/536913، تاريخ التصفح: 2013/10/02.

[28] نفس المرجع.

[29] زواوي بغورة، **الإعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل**، مرجع سبق ذكره، ص ص184- 185.

[30] نفس المرجع، ص185.

[31] charles remond, **le retours de sentiments moraus dans la théorie de la reconnaissance**, www.revistainde.com.br.vol.03.no1.2011/1.2013/10/04:، تاريخ التصفح

[32]E.Renault, **philosophie de la reconnaissance et sociologie de l'injustice**, www.unifr.ch/dss-dgw/dea/texteerenault.pdf, تاريخ التصفح:2013/10/04.